كليه الحقـــــوق

قسم القانون العام

إبرام عقود الشراكة P.P.P في إطار قانون المناقصات والمزايدات بدولة الكويت

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

محمد صالح الجبر

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د / رمضان محمد بطيخ (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

أ.د / إبراهيم محمد الحمود (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة الكويت.

أ.د / منصور محمد أحمد (عضواً)

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة المنوفية.

المستشار الدكتور/ محمد ماهر أبو العينين (عضواً)

نائب رئيس مجلس الدولة.

١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

كليه الحقـــــوق

قسم القانون العام

صفحة العنوان

أسم الطالب: محمد صالح الجبر.

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون العام.

أسم الكلية: كلية الحقوق.

الجامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٨

كليه الحقـــــوق

قسم القانون العام

رسالة دكتوراه

اسم الطالب: **محمد صالح علي الجبر**

عنوان الرسالة: **إبرام عقود الشراكة P.P.P في إطار قانون المناقصات والمزايدات بدولة الكويت "دراسة مقارنه"**

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د / رمضان محمد بطيخ (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

أ.د / إبراهيم محمد الحمود (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة الكويت.

أ.د / منصور محمد أحمد (عضواً)

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة المنوفية.

المستشار الدكتور/ محمد ماهر أبو العينين (عضواً)

نائب رئيس مجلس الدولة.

الدراسات العليا

ختم الاجازة: أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠١٨

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

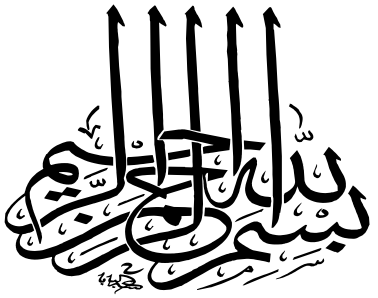

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ؕ

إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

[البقرة ٣٢]

إهداء

إلى والـــدي العزيـــز وأمـــي الغاليـــة أمـــد اللّه في عمرهمـا وأسـرتي الكريمـة الى مشـرفي الفاضـل وإلى مـن شـجعني علـى مواصـلة مسـيرتي العلميـة وكـل مـن شـجعني وسـاعدني علـى إتمـام هـذا العمل.

أهدي لكم جميعا هذا الجهد المتواضع برا ...
ووفاءا ... وإخلاصا... وحبا....

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس" بداية أشكر الخالق عز وجل الذي من علي بإتمام هذا العمل المتواضع وأسال الله القبول لخالص وجهه الكريم.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري الفائق إلى **الأستاذ الدكتور رمضان محمد بطيخ** – أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة عين شمس، **والأستاذ الدكتور أبراهيم محمد الحمود** – أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة الكويت، الذين كانوا خير مشرفين على هذي الأطروحة وتوجيهي بالنصح والإرشاد مذللين الصعوبات التي واجهتني في هذي الأطروحة.

كما أتوجه بالشكر إلى لجنة الحكم والمناقشة **الأستاذ الدكتور/ منصور محمد أحمد** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة المنوفية. **والمستشار الدكتور/ محمد ماهر أبو العينين** نائب رئيس مجلس الدولة. لقبولها المشاركة في مناقشتي وملاحظاتها القيمة سائلاً المولى مدهم بالصحة والعافية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من استفدت من مؤلفاته العلمية وكل من صوب لي فكره وأسدى إلي نصيحة.

الباحث

مقدمة

لقد تعاظم دور الدولة وامتدت يدها إلى كافة الأنشطة وخاصةً الاقتصادية منها وذلك لإشباع حاجات المواطنين وتحقيق النفع العام لهم، ولكن قد ترتب على تغيير وظيفة الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة تمتلك وتدير أوجه النشاط الاقتصادي، أن ازدهرت فكرة المرافق العامة الخدمية والاقتصادية كمشروعات مملوكة للدولة أو خاضعة لإشرافها، تستهدف تحقيق النفع العام بانتظام واضطراد.

ولقد ترتب على اتجاه معظم دول العالم وخاصة دول العالم الثالث إلى إتباع سياسة تحرير الاقتصاد، سعياً منها إلى اللحاق بركب التقدم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن ثبت فشل تجربة تأمين الدولة وقيادتها لأوجه النشاط الاقتصادي أن لجأت إلى إشراك القطاع الخاص في مشروعات بنيتها الأساسية، واتخذت هذه المشاركة في بادئ الأمر أسلوب الخصخصة، والذي بموجبه يحل القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات. ومن ثم قامت غالبية الدول النامية بعملية خصخصة واسعة النطاق وذلك على مستوى كافة القطاعات التي كانت الدولة تقوم فيها بدور رائد بما فيها المرافق العامة الخدمية والاقتصادية.

ولكن قد أظهرت الممارسات العملية مدى مساوئ التجاء الدول إلى أسلوب الخصخصة، لذلك فقد لجأت الدول إلى البحث عن وسائل أخرى من شأنها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية دون إثقال كاهل خزانتها العامة، فكان الاتجاه نحو إشراك القطاع الخاص بما يملكه من إمكانيات فنية وإدارية وتمويلية.

وفي هذا الصدد يمكن أن نرصد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تمويل القطاع الخاص للإنشاءات والتجهيزات العامة في

مجال البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة مع تولي الإدارة الاستغلال دون زيادة الأعباء المالية للدولة بشكل كبير، إذ يحصل المتعاقد على حقوقه المالية مجزئة على مدة العقد التي تكون طويلة نسبياً.

ولما كان اشتراك كل من القطاع العام والقطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية يستتبع بالضرورة وضع إطار قانوني وتعاقدي لمثل هذه العلاقة، فقد آثرت التشريعات في كل من الكويت ومصر وفرنسا على سن التشريعات اللازمة لتنظيم هذه العلاقة، ففي الكويت صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتاريخ ٢٣ يوليو٢٠١٤م وجاء صدور هذا القانون كتطور منطقي لمعالجة بعض المثالب التي تضمنها القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨م الخاص بتنظيم عمليات البناء والتحويل والأنظمة المشابهة (B.O.T) وبعض أحكام المرسوم بقانون رقم١٠٥لسنة١٩٨٠في شأن أملاك الدولة.

وأما في مصر فقد صدر القانون رقم(٦٧) لسنة٢٠١٠ بشأن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة ولائحته التنفيذية رقم(٢٣٨) لسنة٢٠١١م.

وأما في فرنسا فقد تم اعتماد عقود المشاركة بالأمر رقم (٥٥٩) لسنة ٢٠٠٤ والمعدل بالقانون رقم(٧٣٥) لسنة٢٠٠٨، والقانون رقم(١٧٩) لسنة٢٠٠٩م

أهمية الدراسة:

إن هذه الدراسة على جانب كبير من الأهمية وذلك للأسباب التالية:

أولاً- إن عقد الشراكة يعد حلقة جديدة في سلسلة التطور القانوني التي تنتهجها كثير من دول العالم في مجال التعاون مع القطاع الخاص، وذلك لجذب الاستثمارات الخاصة إلى منطقة القطاع الحكومي وفي مختلف مجالاته، خاصةً مجالات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة لتخفيف العبء عن الموازنة العامة والاستفادة من الكفاءة الفنية والتكنولوجية لدى القطاع الخاص

من ناحية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم إشباع حاجات المواطنين وإعلاء المصلحة العامة من ناحية أخرى.

ثانياً- إن النظام القانوني لعقود الشراكة في الكويت نظام حديث النشأة حيث صدر القانون رقم١١٦لسنة٢٠١٤بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتاريخ٢٣يوليو٢٠١٤ م. وجاء صدور هذا القانون كتطور منطقي لمعالجة بعض المثالب التي تضمنها القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨م الخاص بتنظيم عمليات البناء والتحويل والأنظمة المشابهة(B.O.T)وبعض أحكام المرسوم بقانون رقم١٠٥لسنة١٩٨٠في شأن أملاك الدولة. ومن ثم يتعين على الباحثين إخضاع قانون الشراكة الكويتي لدراسة نقدية تحليلية مقارنة تكشف بشكل جلي ودقيق عن مكامن القوة والضعف فيه بهدف معالجة مواطن الضعف.

ثالثاً- إن هذه الدراسة سوف تمكن المستثمرين الراغبين في مشاركة القطاع العام في دولة الكويت من الإطلاع على المناخ القانوني للاستثمار وخاصة في مجالات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة والتعرف على إيجابياته وسلبياته.

رابعاً- ندرة الكتابات العلمية والأبحاث المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع ولاسيما على الصعيد الكويتي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني لإبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا لقانون الشراكة الكويتي رقم ١١٦ لسنة٢٠١٤م وذلك مقارنة بكل من قانون المشاركة المصري رقم(٦٧) لسنة ٢٠١٠م وقانون المشاركة الفرنسي رقم (٥٥٩) لسنة ٢٠٠٤ والمعدل بالقانون رقم (٧٣٥) لسنة٢٠٠٨، والقانون رقم(١٧٩) لسنة٢٠٠٩م.